القائمة «الشيعية/السنية»

الاثنين 2012/1/9 المصدر : الانباء عدد المشاهدات 3007

بقلم : فيصل الزامل

نشرت «الأنباء» يوم أمس الأول «الفتوى/ الدراسة» للشيخ د.عجيل النشمي رئيس رابطة علماء الشريعة لدول مجلس التعاون بعنوان «حكم التصويت لقائمة إسلامية تتحالف مع مرشحين شيعة، أو أن يكون أحد أعضائها من الشيعة» فقال «الشيعة مسلمون وهم كذلك بلا ريب ويجوز إعطاء الثقة والصوت والتوكيل لمرشح شيعي، فالتصويت مبني على ان الصوت تزكية وشهادة وهو أمر مقبول من حيث المبدأ إذا كان الناخب يثق بالمرشح خلقا ودينا وكفاءة» وأضاف د.النشمي: «أما التحالف فهو مبني على تحقيق مصالح شرعية ووطنية ولدرء المفاسد، تطبق عليه الضوابط والمواصفات الشرعية التامة». وأكد د.النشمي على: «هناك قواسم مشتركة واسعة يمكن التعاون فيها على الخير العام والبر العام، من نحو محاربة الفساد ورد ما يعارض أحكام الشرع ونشر فضائل الأخلاق وحفظ مكتسبات البلاد من عبث العابثين، كون المرشح صالحا في ذاته غير معاد، ولا يعتقد أو يصدر عنه ما يقتضي الكفر والعياذ بالله من مثل القول بمصحف غير المصحف المعروف أو أن يتكلم عن عرض السيدة عائشة رضي الله عنها، لتكذيبه حينئذ بصريح القرآن، ولمساسه برسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من الكفريات وغيرها مما يستوي الحكم فيه على الشيعي والسني لو صدر عنه ذلك، مؤكدا ان الأمر بعد ذلك وقبله خاضع لاجتهاد الأطراف ومحل الاتفاق والتعاون على تحقيق مصالح شرعية ووطنية ودرء مفاسد كذلك» انتهى.

هذه نقلة نوعية في تعامل الفتوى الشرعية مع الشأن السياسي بشكل مدروس بعناية، ففي الساحة العامة من النوازع والأقوال ما لا يحصى والناس بحاجة الى القول الثابت في شأن الدنيا والآخرة، ما يجعل غياب الفتوى في هذه الأمور تقصيرا فادحا، الأمر الذي يستوجب شكر من يسد هذا النقص، وفي مقدمة هؤلاء فضيلة الشيخ د.عجيل النشمي وأعضاء رابطة علماء دول مجلس التعاون الذين بادروا لسد هذه الثغرة، فجزاهم الله خيرا.

الفرق كبير بين تكوين الرأي السياسي الشرعي من خلال دراسة يجتمع عليها نفر من المختصين والآراء الفردية التي تلتقي على رأي حدد بشكل مسبق، فرأس المال هنا هو التقوى والورع والنظر مليا في الأدلة والبحث بشمول لا يعرف الحدود المناطقية ولا الضغوط النفسية الضيقة، وبالعودة الى «الفتوى/ الدراسة» نجدها قد ساوت في الحكم على من يقول بالكفر سواء كان من خلفية سنية أو شيعية اذا قال به، وحذرت من تكفير أعيان الناس سواء بالاسم أو الصفة.

وأخيرا، تحدث بين السياسيين (سنة أو شيعة) اجتهادات متفاوتة، ونحن نتفهم ترك فلان لجماعة أو قائمة على أنه حرية رأي وحق اختلاف، فبالمثل قد يحدث بين أفراد قائمة تضم سنة وشيعة - اذا تشكلت - تباينات رأي مثل أي قائمة، ما يتطلب حصر تلك التباينات في حرية الرأي، بغير إسقاطات دافعها تراكمات غير صحية، تنزلق بسهولة نحو إضفاء جانب ديني بشكل قسري لم يصدر عن المختلفين ما يبرره.

faisalalzamel@yahoo.com

اخترنا لك